السياسة النفطية في العراق ١٩٦٨ ـ ١٩٧٩

الأستاذ الدكتور
عبد الستار شنين الجنابي
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

المدرس المساعد
رغد حميد محمد

السياسة النفطية في العراق ١٩٦٨ ـ ١٩٧٩

Oil policy in Iraq 1968-1979

الأستاذ الدكتور
عبد الستار شنين الجنابي
جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

المدرس المساعد
رغد حميد محمد

Prof. Dr. Abd Alsatar Al-Janaby
College of Education for Girls / University of Kufa

Raghad Hamid Muhammad

الملخص

تباين أثر تلك السياسة النفطية في العراق من حيث التأثير والنتائج ، فقد سبق وان كان للعوائد النفطية تأثير بسيط في دعم المناهج الحكومية حتى اتفاقية مناصفة الأرباح التي وقعت سنة ١٩٥٢ ، لكنها بقيت مرتبطة بالشركات الاحتكارية (I.P.C.) وسياستها التي عمدت الى ارتهان القرار العراقي من خلال تحديد الانتاج ، وخفض الاسعار ، وعدم التوسع باستثمار باقي اراضي الامتياز . مع تشكيل النظام الجمهوري ، سعت الحكومات العراقية الى اعتماد سياسة نفطية ترمي الى التوسع في الاستثمار النفطي من خلال تأسيس شركة النفط الوطنية ، والغاء امتياز الاراضي التي لم تستثمرها الشركات الاحتكارية ، إلا ان هذا التوجه لاقى صدا واضحا من تلك الشركات . بعد سنة ١٩٦٨ سعت الحكومة العراقية الى اعتماد سياسة اقتصادية اعتمدت النهج الاشتراكي المبني على التخطيط المنظم ، لتحقيق اكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق طفرة نوعية في انجاز عدد كبير من المشاريع ، والبنى التحتية ، والتوسع في التعليم ، وتقديم الخدمات الصحية ، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين ، من خلال اعتماد خطط التنمية الخمسية الكبرى ، لذا سعت الى اعتماد سياسة جديدة لانتزاع حقوق العراق ، من خلال فرض الرؤية الوطنية في المفاوضات مع تلك الشركات ، والذي ادى في نهاية المطاف الى اتخاذ القرار التاريخي في الاول من حزيران ١٩٧٢ ، بتأميم عمليات شركة نفط العراق الاحتكارية ، واستثمار النفط وطنيا ، وتوجه العوائد النفطية الضخمة التي تحققت بعد انتصار التأميم ورضوخ الشركات للقرار العراقي في الاول من آذار ١٩٧٣.

Abstract

The impact of that oil policy in Iraq varied in terms of impact and results, as the oil revenues had previously had a small impact in supporting government curricula until the Profits Equality Agreement signed in 1952, but it remained linked to the monopolistic companies (IPC) and its policy that depended on the Iraqi decision through Limiting production, reducing prices, and not expanding by investing the rest of the concession lands With the formation of the republican system, the Iraqi governments sought to adopt an oil policy aimed at expanding oil investment through the establishment of the National Oil Company, and cancelling the concession of lands that were not invested by the monopolistic companies, but this The trend met with a clear response from those companies. After 1968, the Iraqi government sought to adopt an economic policy that adopted the socialist approach based on organized planning, to achieve the greatest degree of economic and social development and to achieve a qualitative leap in the completion of a large number of projects, infrastructure, and the expansion of education. Providing health services and raising the standard of living for citizens through the adoption of major five-year development plans. Therefore, it sought to adopt a new policy to extract Iraq's rights, by imposing the national vision in negotiations with those companies, which ultimately led to the historic decision on June 1, 1972, to nationalize the monopoly operations of the Iraq Petroleum Company, to invest in oil nationally, and to direct the huge oil revenues that were achieved after the victory of nationalization and the acquiescence of Iraq. Companies of the Iraqi decision on the first of March 1973.

المقدمة

تُعد السياسة النفطية واحدة من المحاور الاساسية التي اعتمدتها الحكومات العراقية المتعاقبة بدءا من ظهور قضية النفط في الدولة العراقية المعاصرة ، إلا إن أثر تلك السياسة قد تباين من حيث التأثير والنتائج ، فقد سبق وان كان للعوائد النفطية تأثير بسيط في دعم المناهج الحكومية حتى اتفاقية مناصفة الأرباح التي وقعت سنة ١٩٥٢ ، عندها بدأت تلك العوائد

تأخذ منحى آخر خصوصا بعد تأسيس مجلس الاعمار سنة ١٩٥٥ ، لكنها بقيت مرتبطة بالشركات الاحتكارية (I.P.C.) وسياستها التي عمدت الى ارتهان القرار العراقي من خلال تحديد الانتاج ، وخفض الاسعار ، وعدم التوسع باستثمار باقي اراضي الامتياز . مع تشكيل النظام الجمهوري ، وتحت ضغط الحاجة الى زيادة الموارد المالية للنهوض بالمشاريع الاقتصادية والخدمية وتطوير البنى التحتية ، سعت الحكومات العراقية الى اعتماد سياسة نفطية ترمي الى التوسع في الاستثمار النفطي من خلال تأسيس شركة النفط الوطنية ، والغاء امتياز الاراضي التي لم تستثمرها الشركات الاحتكارية ، وفتح الطريق واسعا للنهوض بالقطاع النفطي من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات الدولية للمباشرة بإنتاج النفط وطنيا في الحقول الجنوبية ، فضلا عن مطالبة الشركات الاحتكارية بزيادة الانتاج ، وزيادة حصة العراق من الايرادات النفطية . إلا ان هذا التوجه لاقى صدا واضحا من تلك الشركات فسعت الى التلاعب بكميات النفط المنتج ، للحيلولة دون حصول العراق على الموارد التي تغطي الخطط الاقتصادية العراقية .

بعد سنة ١٩٦٨ سعت الحكومة العراقية الى اعتماد سياسة اقتصادية اعتمدت النهج الاشتراكي المبني على التخطيط المنظم ، لتحقيق اكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق طفرة نوعية في انجاز عدد كبير من المشاريع ، والبنى التحتية ، والتوسع في التعليم ، وتقديم الخدمات الصحية ، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين ، من خلال اعتماد خطط التنمية الخمسية الكبرى ، لذا سعت هذه الحكومة الى الاستفادة من الدروس والعبر التي عايشتها الحكومات العراقية السابقة في تعاملها مع شركات نفط الاحتكارية ، التي اعتمدت سياسة المماطلة والتسويف ورفض المطالب العراقية ، لتعلن عن سياسة جديدة لانتزاع حقوق العراق في موارده الاقتصادية ، من خلال فرض الرؤية الوطنية في المفاوضات مع تلك الشركات ، والذي ادى في نهاية المطاف الى اتخاذ القرار التاريخي في الاول من حزيران ١٩٧٢ ، بتأميم عمليات شركة نفط العراق الاحتكارية ، واستثمار النفط وطنيا ، وتوجه العوائد النفطية الضخمة التي تحققت بعد انتصار التأميم ورضوخ الشركات للقرار العراقي في الاول من آذار ١٩٧٣ ، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة عجزت الحكومات العراقية السابقة عن تحقيقها طوال السنوات الممتدة للدولة العراقية المعاصرة .

المبحث الأول السياسية النفطية العراقية ١٩٢٠-١٩٥٧

سعت القوى الاستعمارية الغربية في توجهاتها للسيطرة على النفط العراقي[١] منذ سنة ١٨٤٦ ، من خلال البعثة الألمانية التي قادها المهندس

باول روبارخ (paul rohrbach) ، الذي نجح باكتشاف مكامن نفطية في القيارة ، واستمرت المحاولات الالمانية الجادة للهيمنة على الثروة النفطية العراقية بأرسالها البعثة الثانية سنة ١٨٧١ للبحث عن النفط . ويمكن ان تُعد هذه التواريخ بداية بواعث الصراع الدولي على النفط العراقي [٢] . ولتحقيق المطامح الالمانية في العراق تم توقيع اتفاقية السكك الحديدية مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٨٨، منحت تلك الاتفاقية الامبراطورية الالمانية امتياز بناء خط سكة حديد تربط بين برلين وبغداد ، وتم تفعيل الاتفاقية سنة ١٨٩٩ [٣] .

أعلنت بريطانيا معارضتها انشاء سكة حديد برلين بغداد ، إذ إنها عدت ذلك المشروع وامتداده الى الخليج العربي ، تمهيداً للإقامة قاعدة بحرية المانية على رأس الخليج العربي [٤] . بينما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في المشاركة ببناء سكة الحديد ، والتنقيب عن المعادن أبان التنافس الدولي المحتدم ، وبدأت أُولى محاولاتها سنة ١٩٠٨، إلا إنها لم تستطيع الحصول على حق الامتياز وتجاوز المصالح البريطانية [٥] . انعكست المطامح الامريكية على بريطانيا والمانيا، اللتان وحدتا جهودهما من أجل استثمار نفط العراق عبر هيئة مشتركة اسست سنة ١٩١١ في لندن ، عرفت بـ (شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المتحدة The African and Eastern Concessions) ، وكان الهدف من انشاء الشركة اضعاف التوجهات النفطية الامريكية في العراق بفرض سيطرتها عليه [٦] .

في خضم تلك الاوضاع تقرر في ٢٣ تشرين الاول ١٩١٢تغيير تسمية شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المتحدة الى(شركة البترول التركية The Company Petroleum Turkish) ، وأضحت تلك الشركة منذ سنة ١٩١٤مسؤولة عن استغلال النفط العراقي ، إذ امتلكت الشركة الانكليزية الفارسية (Anglo Persian Oil Company) ٥٠ ٪ من الاسهم ، وشركة دويتشه الالمانية (Deutsche) ٢٥ ٪ ، وشركة أنجلو ساكسون رويال دانش شل (Anglo Saxon Company Oil) البريطانية الهولندية ٢٥ % ، على أن تقوم الشركتين الأخيرتين ببيع ٢,٥ ٪ من أسهمها إلى البرتغالي كولبنكيان (Gulbenkian) ، لدوره في اتمام تلك الصفقة ، بينما نقلت الدولة العثمانية أسهمها الى الشركة الانكليزية ، والالمانية بالتساوي [٧] .

استكمالاً للمساعي البريطانية نالت الشركة التركية في ٢٨ حزيران ١٩١٤ ، وعداً من الدولة العثمانية لاستثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد ، إلا انه يوقع ، لتوقف المفاوضات بسبب الحرب العالمية الاولى . مع ذلك فقد كان لذلك الوعد أهمية بالغة في استثمار النفط العراقي ، إذ أصبح الوثيقة الرسمية التي استندت

اليها شركة البترول التركية (T.P.C.) [٨] بمطالبتها بالامتياز النفطي في العراق [٩] . بعد انتهاء الحرب تغيرت خطط التقسيم ، فقد عقد البريطانيون في ٨ نيسان اتفاق نفطي أولي مع فرنسا بين لونك) (Longوزير المستعمرات والنفط البريطاني ، وبيرنجيه (H. Berenger) عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ، عرف باتفاق نفط (بيرنجيه – لونك) ، وقد نصت المادة الرابعة منه على منح فرنسا حصة المانيا البالغة 25 % من رأس مال شركة (T.P.C.) في الموصل وبغداد ، إلا إن الاتفاقية لم تفعل بسبب الخلافات حول مدينة الموصل [١٠] .

أستأنف الطرفان مفاوضتهما أوائل سنة ١٩٢٠، وتم تعديل الاتفاقية الاولية باتفاقية سان ريمو في ٢٥ نيسان من السنة نفسها ، التي ضمنت فرنسا بموجب المادة السابعة منها ٢٥ % من رأس المال المستثمر في الامتياز النفطي العراقي ، مقابل تخليها عن مدينة الموصل ، كما وافقت الحكومة الفرنسية وفق المادة التاسعة من الاتفاقية على عدم وضع أي عقبات قانونية أو مالية في طريق إنشاء خطي أنابيب منفصلين لنقل النفط من العراق وايران عبر موانئ البحر المتوسط . كما تعهدت فرنسا وفق المادة (١١) على تقديم التسهيلات في حالة وجود حاجة لأنشاء المستودعات وارصفة التحميل ، وأن النفط الذي يصدر سيعفى من رسوم التصدير والترانزيت[١١] .

كان التفويض الذي نجحت بريطانيا بالحصول عليه في سان ريمو منحها حق السيطرة على العراق ، وبالنتيجة فأن البريطانيون سيعمدون الى تحديد طبيعة الدولة المزمع انشائها ، ونظام الحكم الذي يضمن مصالحهم الاستراتيجية التي تمثلت بالاتصالات والقواعد البريطانية والنفط [١٢] ، وبناء على ذلك اتخذوا عدد من الاجراءات التي أوجدوا فيها كيان الدولة العراقية ، المتمثل بالحكم الملكي[١٣] ، وكانت أُولى المهام التي ألقيت على عاتق الحكومة ، اذعانها للمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي أرست في بعض فقراتها اهتمام بريطانيا بنفط العراق المحتل ، إذ قدمت شركة النفط التركية طلباً الى العراق للحصول على الامتياز النفطي ، مستندة في ذلك الى الوعد الذي أطلقته الدولة العثمانية ، مما دعا الحكومة العراقية الى المطالبة بإبراز الوثائق التي تثبت حقها في الحصول على الامتياز، مما جعل البريطانيون يدخلون ميدان التفاوض باعتبارهم أصحاب الامتياز الحقيقي[١٤] .

في خضم تلك الازمات تم توقيع أول اتفاقية بين شركة (T.P.C.) مع الحكومة العراقية سنة ١٩٢٥، تضمنت تلك الاتفاقية شروطاً حملت في طياتها بعداً احتكارياً للنفط العراقي [١٥] ، اذ منحت شركة (T.P.C.) حق البحث والتنقيب

والاستخراج ، والتصدير، في منطقتي الموصل وبغداد ومدة الاتفاقية ٧٥ عاما [١٦] .

تعرض الامتياز النفطي الذي منح الى شركة النفط التركية (T.P.C.) الى انتقادات كثيرة ، إذ عدته القوى السياسية الوطنية بمثابة استعمار جديد حمل الهيمنة الاقتصادية على مقدرات البلاد وثرواته ، مما دعا وزير المعارف محمد رضا الشبيبي ، ووزير العدلية رشيد عالي الكيلاني ، الى تقديم استقالتهما ، احتجاجاً عن الغبن الذي لحق بالعراق ، بفعل ذلك الامتياز الذي لا يصب بمصلحة البلاد [١٧] .

في غضون ذلك بدأ انتاج النفط في العراق لأول مرة في آبار بابا كركر بكركوك سنة ١٩٢٧ ، بمقدار ٩٢ الف برميل [١٨] ، وكانت الحكومة العراق تأمل أن يوفر النفط المكتشف العوائد المالية اللازمة لتنفيذ برامجها ، إلا إن تجدد الخلاف بين بريطانيا وفرنسا حول إيصال النفط العراقي الى موانئ البحر المتوسط قد بدد ذلك ، إذ إن بريطانيا عمدت الى انشاء (شركة انماء النفط البريطانية) التي ارتكزت السيطرة الفعلية فيها لمواجهة المطامح الفرنسية [١٩] .

من جانب آخر بدأت القوى الكبرى مفاوضتها لتسوية حصص النفط في (T.P.C.) ، وقد أسفرت تلك المباحثات عن تسوية الخلافات حول اقتسام النفط العراقي ، والبدء بمرحلة جديدة من العلاقات الاستعمارية المنسقة في ضوء (اتفاق الخط الاحمر) في ٣١ تموز ١٩٢٨ ، الذي أضحى خارطة الطريق الاستعماري في العراق ، إذ إن الاتفاق أوجدت تحالفاً جديداً بين البريطانيين ، والامريكان للوقوف بوجه الطموحات الفرنسية ، وفي محاولة من الشركات لبسط نفوذها على النفط استبدلت تسمية شركة (T.P.C.) في تشرين الاول ١٩٢٨ الى شركة نفط العراق (Petroleum Company Iraqi) [٢٠] .

وابان تلك التطورات التي شهدها الواقع السياسي العراقي ، حملت سنة ١٩٣٢ حدثاً كبيراً تمثل بدخول العراق الى عصبة الأُمم ، الذي منحه استقلالاً سياسياً ، إلا إنه بقي يدور في فلك السياسية البريطانية وهيمنتها حتى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين [٢١] . اذ دخلت التوجهات الحكومية في الجانب النفطي منعطفاً خطيراً أبان اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥، إذ برهنت الاحداث عن مدى تغلغل المصالح الاستعمارية ، فعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية احداث حالة من التوازن بين الجانب البريطاني والامريكي ، إلا إن الحرب وتشابك المصالح ، تركت آثارها على كمية الانتاج المصدرة من النفط العراقي التي انخفضت من ٤ مليون طن الى ١ مليون طن سنة ١٩٤١[٢٢] .

حاولت الحكومة العراقية التي شكلتها النخبة العسكرية أبان حركة مايس ١٩٤١ ، على تغيير مجرى السياسة النفطية في البلاد ، إذ إنها

مهدت لإلغاء الامتياز البريطاني واستبداله بالألماني ، وكانت تلك التوجهات التي حملها رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني محل خلاف مع وزير الاقتصاد محمد السبعاوي ، الذي أكد على ضرورة تخليص الثروة النفطية من الاحتكار البريطاني ، وعدم تسليمها الى محتكر آخر ألا وهم الالمان ، في الوقت الذي كان فيه العراق كان قادراً على استثمار نفطه بشكل مباشر ، إلا إن الظروف التي عاشتها البلاد اثناء الحرب عرقلت تلك المساعي [٢٣] ، فالبريطانيون عمدوا الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للهيمنة المطلقة على النفط العراقي أبان احتلالهم الثاني للعراق سنة ١٩٤١ ، حيث استمر تواجد القوات البريطانية المحتلة حتى انتهاء الحرب [٢٤] .

شهدت السنوات الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى سنة ١٩٥٠ تدهوراً كبيراً للسياسية النفطية ، لقلة عوائد العراق النفطية بسبب تحكم شركة (I. P. C.) بإنتاج النفط وتصديره ، فضلاً عما لحق بالعراق من خسائر مادية بسبب أغلاق الانبوب النفطي الممتد الى حيفا سنة ١٩٤٨، بعد نشوب الحرب بين العرب والكيان الصهيوني في السنة نفسها ، الذي اثر على الاقتصاد العراقي نتيجة مشاركته في الحرب ، إذ أدى ذلك إلى ذهاب نصف إنتاج النفط لدعم المجهود الحربي [٢٥].

على أثر تلك التداعيات عقدت بين وزارة الاقتصاد العراقية والمستر جبسون ممثل الشركات النفطية الاجنبية اتفاقية جديدة في الثالث من شباط ١٩٥٢ (اتفاقية مناصفة الأرباح) ، والتي تمخضت عن جملة من المقررات ، كان أبرزها حصول العراق على نصف الربح المتحقق من عمليات استخراج النفط مع تحديد حصة الدولة من العوائد المالية بما لا تقل بأي حال من الاحوال عن مبلغ يعادل ربع أنتاج شركة نفط العراق ، وعن ثلث أنتاج شركة نفط البصرة سنويا ، كما تعهدت الشركة بتدريب الطلاب العراقيين في المعاهد البريطانية ، فضلاً عن تعهدها بتعيين مدراء عراقيين في مجلس ادارة الشركات ، وقد صودق على الاتفاقية في مجلس الوزراء في الخامس من شباط ١٩٥٢ ، وقد صادق عليها البرلمان العراقي في السابع عشر من شباط ١٩٥٢، واشترط أن يسري مفعول تلك الاتفاقية منذ الاول من كانون الاول لسنة١٩٥١[٢٦].

شهدت السنوات (١٩٥٥–١٩٥٨) مباحثات مستمرة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق لدفع الشركات لرفع الإنتاج ، إلا انها لم تؤدي الى نتيجة تذكر بسبب عدم استعداد الشركات الاحتكارية التعاون مع الحكومة العراقية . ومع قيام ثورة تموز ١٩٥٨ تبين إن رياح التغيير باتت تلوح في الأفق في السياسة الحكومية المتبعة أزاء شركة نفط العراق [٢٧] .

المبحث الثاني السياسة النفطية العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٧٩

بدأت الحكومة العراقية الجديدة التي انبثقت بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ الافصاح عن سياستها النفطية عبر المفاوضات التي اجريت في ٢٠ آب ١٩٥٨ ، التي ناقشت فيها مع شركة I. P. C.) قضايا مناطق الاستثمار غير المستغلة ، واعادة النظر في مبدأ مناصفة الارباح ، وزيادة الانتاج النفطي . لم تسفر المفاوضات عن نتائج ملموسة بقدر ما انصرفت الى اطلاق الشركة وعوداً بدراسة المطالب التي قدمتها الحكومة العراقية . أكدت نتائج تلك المفاوضات عن هيمنة الشركة في ضوء استمرار امدادات النفط العراقي بالتدفق ، وذلك ما جعل الاوساط الغربية تشعر بالارتياح [٢٨] .

دخلت الحكومة بمفاوضات جديدة مع شركة I. P. C.) أواخر سنة ١٩٥٩ ، وكانت طويلة وشاقة امتدت حتى ١٩٦١ ، إلا إنها لم تصل الى نتائج مثمرة [٢٩] ، مما دعا الحكومة الى اصدار بيان في ١٧ تشرين الاول ١٩٦١ ، أعلنت فيه عن فشل المفاوضات التي استمرت لثلاث سنوات [٣٠] . ذكر البيان إن النتائج التي آلت اليها تلك المفاوضات ، قد دفعتها الى تشكيل لجنة تأخذ على عاتقها تشريع قانون يحدد مناطق الاستثمار للشركات النفطية ، وقد تمخضت الاجتماعات المتكررة لتلك اللجنة ، اصدار قانون رقم ٨٠ في ١١ كانون الاول ١٩٦١ ، الذي تضمن تأميم اغلب الاراضي غير المستثمرة من قبل الشركات الاحتكارية [٣١] .

إن الاوضاع السياسية الداخلية غير المستقرة ، فضلاً عن القرار رقم ٨٠ كان قد اسهما بسقوط حكومة عبدالكريم ، إذ شهد الثامن من شباط ١٩٦٣ انقلاباً عسكرياً ، اسند فيه منصب رئاسة الجمهورية الى العقيد عبد السلام محمد عارف [٣٢] ، وقد شهدت السياسية النفطية للحكومة الجديدة حالة من التحسن في الايام الاولى من تسنم الحكومة لمهام عملها . عمد عبد السلام محمد عارف بعد انفراده في السلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الى تبني سياسية نفطية جديدة ، تمخضت عن استثماره قانون رقم (٨٠) وكانت أبرز الاجراءات التي اتخذها اصداره القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ، المتضمن انشاء شركة النفط الوطنية العراقية [٣٣] .

استمرت السياسة النفطية بحالة من الجمود والبطيء حتى تسنم عبدالرحمن عارف[٣٤] للسلطة ، إذ عمدت الحكومة الجديدة الى اقرار مجموعة من القوانين ، كان أبرزها قانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧ الذي خصص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية لتقوم باستثمار النفط بشكل مباشر، مما شكل أكبر ضربة للاحتكارات الاجنبية على النفط العراقي . فضلا عن قانون رقم (١٢٣) الذي أسهم بتوسيع صلاحيات شركة النفط الوطنية ، وقانون رقم

(١٢٥) لسنة ١٩٦٧ الخاص بشركة النفط الوطنية ووضعها القانوني[٣٥] . فضلاً عن اتفاق اتفاق اولي مع شركة إيراب (ERAP) الفرنسية في شهر تشرين الاول١٩٦٧، لاستثمار النفط العراقي ، الأمر الذي عدته شركة I. P. (C.) تهديداً لمصالحها [٣٦] .

شهد السابع عشر من تموز ١٩٦٨ تغييراً سياسياً للحكومة العراقية ، أعتلى على أثرها أحمد حسن البكر[٣٧] مقاليد السلطة [٣٨] . وقد المحت الحكومة العراقية الجديدة عن تبنيها توجهات ودية ازاء الشركات الاحتكارية ، وكان ذلك انعكاساً لعدم قدرتها على الدخول في صراع مبكر مع شركة (I. P. C.) لفرض اشرافها وسيطرتها على الثروة النفطية ، إذ إن شركة النفط الوطنية قد افتقرت الى تكامل جهازها الاداري ، الأمر الذي جعلها عاجزة على تبني القرارات التي تستطيع في ضوئها مواجهة I. P. (C.) آنذاك [٣٩] .

ان السياسة الودية للحكومة العراقية لم تستمر طويلاً ، فقد رأت إن العلاقة التي تربطها بشركة (I. P. C.) لا تتوافق مع التطلعات الوطنية والاهداف التي تسعى الى تنفيذها ، فقد أصرت الشركات الاحتكارية على الاستمرار بفرض سطوتها على النفط العراقي ، مما اثار استهجان الحكومة وقلقها من السياسية التي تتبعها الشركات ، الأمر الذي انعكس على سياسته في المجال النفطي [٤٠] . مما انعكس سلباً على العلاقة بين الطرفين وتبني الجانب العراقي سياسة مغايرة جديدة .

سعت الحكومة العراقية بناء على المواقف غير الودية للشركة الى الحد من نفوذها ، إذ رفضت وزارة النفط منح تصاريح العمل لموظفي I. P. (C.) الوافدين ، وفي المقابل عملت على استقدام موظفين اجانب إلى شركة النفط الوطنية لتدريب الكادر العراقي العامل في القطاع النفطي ، الأمر الذي جعل شركة (I. P. C.) تخشى من فقدان السيطرة على عملياتها [٤١] ، إذ إن الحكومة العراقية وجهت في كانون الثاني ١٩٦٩ انذاراً لها ، رفضت فيه محاولات التوفيق معها حول قيام الاخيرة باستغلال الاراضي التي تخلت عنها الحكومات السابقة [٤٢] .

ازاء تلك التحديات وفي ظل الخلاف المتصاعد بين شركة (I. P. C.) والحكومة العراقية ، دخلت دول اوربا الشرقية الى ميدان التنافس على النفط العراقي بعد محاولتها مزاحمة الشركات الغربية الاحتكارية ، الأمر الذي جعل شركة (I. P. C.) في وضع مضطرب ، مما جعلها تطلق التهديدات أزاء تلك الدول ، وتتوعد باتخاذ الاجراءات القانونية ضدها في حال شرائها النفط العراقي المنتج وطنيا . من جانب آخر كانت شركة (I. P. C.) امام اختبار جديد ، تمثل بمؤسسة إيراب الفرنسية ، وما مثلته من تهديد في استثمار حقل نفط الرميلة ، فأي اجراء تتخذه شركة (I. P. C.) يمكن أن يجعلها

بمواجهة فرنسا ، وأمام تلك التحديات باتت الشركة عاجزة عن اتخاذ قرار حاسم [٤٣] .

بناءا على ذلك عقدت شركة النفط الوطنية في ٢١ حزيران ١٩٦٩ اتفاقية مع مؤسسة (ماشينو اكسبورت Michino Export) تعهدت بموجبها بتجهيزها بكافة الاجهزة والخبرات الفنية اللازمة لإقامة صناعات نفطية وطنية [٤٤] ، مع تقديمها قرضاً لشركة النفط الوطنية بلغت قيمته بما يعادل ٢٥ مليون دينار وبفائدة بسيطة لاستخدامه في استيراد الاجهزة ، والمعدات التي تحتاجها الشركة في عملياتها من المؤسسة السوفيتية [٤٥] . عززت الاتفاقية السوفيتية العراقية حول استثمار حقل الرميلة الشمالي باتفاقية ٢١ تموز ١٩٦٩، التي تعهد فيها السوفييت بتقديم المساعدة في تطوير احتياطي حقل الرميلة الشمالي النفطي في جنوب العراق [٤٦] .

في ضوء التوجهات العراقية الجديدة نحو الدول الاشتراكية ، أبدت بريطانيا مخاوفها من سعي العراق لتأميم احدى الشركات المستثمرة للنفط [٤٧] . إلا إن الولايات المتحدة الامريكية ابدت عدم تخوفها من الموضوع ، لتصوراتها بان الاتحاد السوفيتي غير قادر على تلبية الطلب العراقي بصورة متكاملة ، فضلاً عن كون العراق لا يستطيع الاعتماد على الاخير في تنمية موارده النفطية ، لان الاتحاد السوفيتي اصلا كان يعاني من وسائط النقل النفطية المهيمن عليها من قبل الشركات الامريكية ، والشركات المساهمة معها . لكن تلك التصورات لم تكن دقيقة ، إذ اتخذ العراق خطوات أُخرى في مجال استثماره النفطي[٤٨] .

كانت ابرز تلك الخطوات تمثلت بعقد شركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع مؤسسة (كيمو كومبلكس) الهنغارية في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٩ لحفر أربعة آبار في حقل الرميلة الشمالي ، كما اتفقت شركة النفط الوطنية في الوقت ذاته مع معهد البترول الفرنسي على انشاء مختبرات حقلية في البصرة . ولم تقتصر الاتفاقيات على مجال تطوير الصناعة النفطية بل امتدت لتشمل مجال تسويقه ، عبر الاتفاق مع شركات نفطية من المانيا وجيكوسلوفكيا ، وايطاليا ، وسريلانكيا [٤٩] .

نجحت الحكومة العراقية بتلك الاتفاقيات كسر القيود التي فرضتها الشركات النفطية الاحتكارية ، إذ حرمت الحكومة العراقية الشركات الاحتكارية من الاستمرار بفرض سطوتها على النفط العراقي الامر الذي دعا (I. P. C.) الى تخفيض انتاج نفط كركوك الى ٧٣,٣ مليون طن أواخر سنة ١٩٦٩ ، مما دفع بالحكومة العراقية الى توجيه انذار مباشر الى الشركة ، يطالبها بتسديد الديون المترتبة عليها ، وتعديل سعر نفط الجنوب ، ونقل مركزها الى بغداد ، واخضاع حساباتها ، ومصروفاتها الى الرقابة المالية العراقية [٥٠] .

بعد تلك الخطوات الجريئة التي اتخذتها الحكومة العراقية ، اتجهت الى المواجهة المباشرة مع شركة (I. P. C.) للاعتراف بحق العراق باستثمار حقل الرميلة الشمالي ، وايقاف اساليب المماطلة التي اتبعتها ، عن طريق إلغاء المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠) التي كانت تجيز للحكومة العراقية تخصيص اراضي أُخرى لشركة (I. P. C.) لتكون احتياطا لها ، شريطة ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحددة لكل شركة [٥١] . طبقت الحكومة العراقية توجهاتها بإصدارها قانون رقم ٢٤ في ١١ شباط ١٩٧٠ ، لسد الثغرة التشريعية للمادة الثالثة في القانون رقم (٨٠) ، ولا شك إن الغاء المادة الثالثة كان دليلا على إن الحكومة ليست مستعدة للتنازل عن المطالب المتعلقة بالقانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ [٥٢] .

شهد شهر كانون الاول ١٩٧٠ انعقاد مؤتمر كاراكاس للدول المصدرة للنفط ، (اوبك) ، وكان ابرز ما تم تحقيق فيه زيادة حصة العراق من ارباح الشركات الى ٥٥ % كحد أدنى ، وهي نفس النسبة التي كانت الشركات تدفعها الى ايران والكويت ، فضلاً عن إلغاء حسومات التسويق التي كانت تقلل من دخل الحكومات المضيفة [٥٣] . مما ولد ارباكاً واضحاً بين الشركات الاحتكارية ، وبعض الدول المنتجة للنفط . رافق تلك التطورات عقد اتفاقية طهران في ١٤ شباط ١٩٧١ التي رفعت بموجبها الشركات سعر النفط بمقدار (٣٣) سنتاً للبرميل ، مع زيادة سنوية بلغت ٥, ٢ % [٥٤] . وعلى أثر الاتفاقية الموقعة بين الدول المصدرة للنفط ، والشركات الاجنبية في طهران عقدت الحكومة العراقية اتفاقاً في ٢٢ كانون الاول ١٩٧٠ مع الشركات الاحتكارية ، تمخض عن ذلك الاتفاق ارتفاع العوائد المالية عن النفط العراقي الذي تصدره الشركات من البصرة من ٥٠ % الى ٧٥ % اعتباراً من الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ [٥٥] .

أضحت الشركات الاحتكارية في وضع لا تحسد عليه بعد الضغط الذي مارسته الحكومة العراقية في ضوء اتفاقية طرابلس ، التي أدت الى رفع أسعار النفط الليبي والسعودي ، الأمر الذي دعا العراق الى المطالبة برفع اسعار نفطه اسوة بالآخرين [٥٦] . أزاء الضغوط العراقية المتصاعدة ، وافقت الشركات على اجراء جولة جديدة من المفاوضات المباشرة في منتصف ١٩٧١ ، إلا إنها في الوقت ذاته أقدمت على خفض الانتاج قبل بدء المفاوضات في خطوة خبيثة لإضعاف موقف الجانب العراقي [٥٧].

دخلت الحكومة العراقية الى ميدان التفاوض لأجل تقليل الخسائر التي تعرضت لها جراء الانخفاض المتكرر في الصادرات النفطية ، واستمرت المفاوضات حتى تموز ، استطاعت الحكومة العراقية فيها من التوصل الى اتفاق مع الشركات ، اضطرت الاخيرة فيه أن تدفع مبلغاً

قدره ١٤ مليون باون ، لتغطية كلفة النفط المجهز الى المصافي الحكومية العراقية ، كما وافقت الشركة على تأجيل سداد القرض المقدم من الشركة ، الذي بلغت قيمته ٢٠ مليون باون الى تشرين الاول ١٩٧١، وتعهدت على أن تبذل ما في وسعها لزيادة انتاجها من النفط البالغ قدره ٢٩ مليون طن في سنة ١٩٧١ الى ٣٥ مليون طن سنة ١٩٧٤ . كانت تلك الاتفاقية من وجهة نظر الحكومة العراقية بداية الطريق لتسوية جميع المشاكل العالقة بينها وبين شركة (I. P. C.) [٥٨] .

في تشرين الثاني ١٩٧١ ، دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات جديدة مع شركة نفط العراق (I. P. C.) ، إلا إن الطرفان لم يتوصلا الى نتائج ملموسة [٥٩] . وبناءاً على الصورة العامة لمواقف الشركات الاحتكارية ، أصدرت الحكومة الميثاق الوطني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١ ، وكانت رؤاه تؤكد على سعي الحكومة والحزب الحاكم على تحرير الثروة النفطية ووضعها بصورة كاملة لرفاهية الشعب ، كما أكدت فيه على ضرورة انشاء صناعة نفطية وطنية متكاملة [٦٠] .

في خضم تصاعد المطالب العراقية ، عُقدت في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٢ جولة جديدة من المفاوضات مع شركة (I. P. C.) ، وكان مرتضى سعيد الحديثي [٦١] قد ترأس الوفد العراقي ، بينما مثل جوفري جلبرت ستوكويل(Jwfry Ghlbrt Stwkw)الشركات الاحتكارية . أكد المفاوض العراقي على ضرورة حسم كافة القضايا مع الشركة في ضوء حصول العراق على جميع الحقوق التي حرم منها وحصلت عليها الدول المصدرة للنفط ، كما دعا الشركة الى ضرورة البدء بخطتها الانتاجية الجديدة ، مع تغيير اساليب الانتاج التي تلحق الضرر بالعراق ، فضلاً عن تأكيده على ضرورة ابداء حسن النية من شركة (I. P. C.) في مسألة تنفيق الريع التي تعد أحد الحقوق الاساسية العراقية ، وإن لا تعلق حسم ذلك الملف بقضايا أُخرى [٦٢].

بعد مفاوضات طويلة وعسيرة ، في خمسة عشر جلسة ، استمرت حتى منتصف شهر آيار ١٩٧٢ ، وصلت العلاقات النفطية بين الحكومة العراقية ، وشركات النفط الاحتكارية الى طريق مسدود . بناء على ذلك ، وجهت الحكومة العراقية انذارها الأخير عبر وزير النفط سعدون حمادي [٦٣] ، تضمن الانذار عودة انتاج الحقول الشمالية الى طاقتها السابقة المقدرة بـ ٥٧ مليون طن سنويا ، مع تسليم الحكومة ٢٧ مليون طن للتصرف بها ، وفسح المجال أمام العراق للاستفادة من فائض الطاقة ما دام يسهم بالمعدات والاجهزة بنسبة ٥٥ % ، أو أن تعوض الشركة عن ٣٠ مليون طن من حقول نفط الشمال من انتاج حقول الجنوب ، ووضع الحقول الشمالية تحت تصرف الحكومة العراقية

[٦٤] . أعقبت الحكومة العراقية ذلك الإنذار ببيان أصدرته في السابع عشر من آيار ١٩٧٢ ، أكدت فيه منح الشركة أسبوعين للموافقة على المطالب الخاصة بالثروة النفطية ، وإلا فأنها ستتخذ الاجراءات القانونية لحماية مصالحها الوطنية [٦٥].

لم تستجب شركة (I. P. C.) للمطالب النفطية العراقية ، كما لم تبدي اية مرونة نسبية ، مما دفع بالحكومة العراقية الى اصدار القانون رقم (٦٩) في الاول من حزيران ١٩٧٢ ، الذي أُممت بموجبه عمليات شركة نفط العراق الاحتكارية (I. P. C.) المستثمرة للنفط في العراق ، وترتب على ذلك امتلاك الحكومة العراقية لجميع الاصول الخاصة بالشركة في الاراضي العراقية [٦٦].

في خطوة ذكية من الحكومة العراقية ، ومن أجل عدم فسح المجال أمام الشركات الاحتكارية لتوحيد موقفها ضد اجراءات التأميم ، عمدت الحكومة بعد أن أُممت حصة شركة CFP الفرنسية في شركة (I. P. C.) في الحقول الشمالية ، الى ايجاد صيغة ملائمة لكسب ود الجانب الفرنسي ، من خلال الاتفاق معه لضمان حصوله على نفس الكميات النفطية التي كان يحصل عليها ضمن عمليات شركة I. P. C.) قبل التأميم ، بأسعار متفق عليها وفق قرارات منظمة الاوبك ، ولمدة عشرة سنوات [٦٧] ، وبذلك تم تحييد الجانب الفرنسي ، مما ساهم في نجاح قرار التأميم .

كان لقرار الحكومة العراقية في عدم شمول شركة نفط البصرة بقرار التأميم في الاول من حزيران ١٩٧٢ اهميته الكبيرة من ناحيتين : الاولى ، إنه وفر للدولة مصادر جيدة من العملة الصعبة خلال تلك المدة الحرجة ، والثانية ، إنه منح الحكومة امكانية كبيرة لمناورة الشركات بهدف اجبارها على الرضوخ لقرار تأميم شركة نفط العراق [٦٨].

استمرت الحكومة العراقية بتوجهاتها القائمة على انهاء النفوذ الذي تمثله الشركات التابعة لشركة (I. P. C.) ، إذ عقدت معها اتفاقاً في ٢٨ شباط ١٩٧٣ توصل فيه الطرفان الى تسوية نهائية لكل القضايا العالقة ، وافقت الشركات في هذا الاتفاق على الاعتراف بالقانون رقم (٨٠) وقانون (٦٩) ، كما تم رضوخهم لمبدأ التعويض في اتفاقية الاول من آذار ١٩٧٣ [٦٩] . وبناء على ذلك أُلحقت شركة نفط الموصل بالشركة العراقية للعمليات النفطية اعتباراً من الاول من نيسان ١٩٧٣ [٧٠] .

وفي خطوة جديد لاستكمال عمليات تأميم الحصص النفطية غير المؤممة ، عمدت الحكومة العراقية في اليوم التالي لاندلاع الحرب العربية الاسرائيلية في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣على تحديد مواقفها اتجاه الدول المتحالفة مع اسرائيل او الداعمة لها ، إذ عمدت الى

تأميم حصص الولايات المتحدة وفق القانون رقم (٧٠) في ٧ تشرين الثاني١٩٧٣. كما قررت الحكومة العراقية ايقاف الصادرات النفطية الى الدول التي وقفت الى جانب إسرائيل في الحرب ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وهولندا ، والبرتغال ، وجنوب أفريقيا ، وروديسيا [٧١] .

أعقبت الحكومة ذلك القانون بإصدارها القانون رقم (٩٠) في ٢١ تشرين الاول ١٩٧٣ الخاص بتأميم حصة شركة النفط الهولندية الملكية في شركة نفط البصرة ، والبالغة ٦٠ % من الحصة الشائعة لشركة نفط شل في عمليات شركة نفط البصرة المحدودة [٧٢] .

ولأنهاء النفوذ الذي مثلته الشركات الاحتكارية وفي رد على مواقف البرتغال العدائية ، قررت الحكومة العراقية بعد مرور شهرين من تأميم الحصة الهولندية على تأميم حصة مؤسسة كولبنكيان في شركة نفط البصرة البالغة ٥%، وفق القانون رقم (١٠١) في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٣ ، الذي نص على تأميم الحصة العائدة للشركة المساهمة .

هكذا انتهت المرحلة الأولى لتأميم شركة نفط البصرة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٧٣ ، بتأميم حصص بلغ مجموع ٤٣ % [٧٣] . ولإتمام ما تبقى من عمليات تأميم النفط العراقي ، قررت الحكومة في الثامن من كانون الاول ١٩٧٥ ، تأميم ما تبقى من حصص الشركات الاجنبية في شركة نفط البصرة وفق القانون رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٧٥ ، التي تمثلت بالأسهم البريطانية والفرنسية ، فأصبحت الشركة مؤممة كلياً ، وادمجت بالشركة الوطنية في البصرة ، وأصبح اسمها بموجب ذلك القانون (المؤسسة العامة لاستخراج النفط والغاز في المنطقة الجنوبية) [٧٤].

بذلك تمكنت الحكومة العراقية من انهاء جميع الامتيازات النفطية ، واسترجاع حقوق العراق في مجال الصناعة النفطية ، عن طريق تأميم ثروته النفطية ، متبعة اسلوب التأميم عن طريق سلطة القانون بالنسبة لشركة نفط العراق وشركة نفط البصرة ، وبأسلوب الاتفاق الرضائي بالنسبة لشركة نفط الموصل ، كما اتخذت اسلوب الاستثمار المباشر في تنفيد برامجها لتنمية القطاع النفطي ، والقيام بأبرام عقود البيع بأسعار السوق الى شركات النفط الاجنبية [٧٥].

بعد أن استكملت الحكومة العراقية عمليات التأميم بنجاح أواخر سنة ١٩٧٥ ، أصبحت (عقود الخدمة) غير مجدية ، لذا بدأت الحكومة مساعيها الى تغييرها الى (عقود المقاولة) لكن تلك العقود لم تكن الهدف الاول للسياسة النفطية الوطنية ، إذ إن الحكومة العراقية قررت الاعتماد على القدرات والكوادر الوطنية ، إذ رأت إن مجال الاستثمار المباشر لثروتها النفطية هو الأنسب ، وان اقتضت الحاجة الى الخبرات العالمية فأنها ستتجه الى عقود المقاولة [٧٦] .

على أثر تلك التطورات في ضوء السلطات التي تمتلكها الحكومة العراقية على القطاع النفطي ، قامت بأنهاء العقد الفرنسي الخاص بالحقول النفطية في محافظة ميسان (ابو غرب ، الفكة ، البزركان) . وبعد اكمال العمل سنة ١٩٧٩ ، تم اعادة التفاوض واستبدال العقد المبرم باتفاقية عامة للتعاون بين الجانب العراقي والفرنسي . أما الاتفاق مع شركة بتروبراوس البرازيلية فقد انهته الحكومة العراقية سنة ١٩٧٩ ، دون أن يترتب عليها أي التزام لصالح الشركة المقاولة باستثناء التعويضات الخاصة بالنفقات التي صرفت من قبلها .

بناءا على كل تلك الاجراءات ، وضعت شركة النفط الوطنية سنة ١٩٧٩ خططاً طموحة لزيادة الطاقة الانتاجية الى خمسة ملايين وخمسمائة الف برميل نفط يومياً ، بعد أن تم اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل حقل مجنون ، وحقل نهران عمر ، والحلفاية ، وغرب القرنة . كما وضعت خطة لمضاعفة طاقات التكرير وتصنيع الغاز المصاحب لاستثمار في تشغيل المعامل ومحطات الكهرباء [٧٧] . وفيما يخص عقد الشركة الهندية فقد أُنهي بحسب شروطه ، بسبب عدم تحقيق اكتشاف تجاري في المدة المحددة له . وفي الوقت ذاته اتجهت جهود شركة النفط الوطنية العراقية الى التوسع في مجال الاستكشافات النفطية الجديدة ، فعمدت الى زيادة عدد الفرق الزلزالية العاملة ، فارتفع عددها من ١٣ فرقة زلزالية سنة ١٩٧٥ ، الى ٢٠ فرقة زلزالية وطنية واجنبية سنة ١٩٧٩ [٧٨] .

الهوامش :

(١) عرف النفط أو مشتقاته في العراق منذ العصور القديمة ، فقد استخدم السومريون ، والبابليون القير لأغراض العزل في البناء ، كما تم استخدامه في طلاء القوارب ، واستخدمه العباسيون للإضاءة ، كان النفط العراقي محط أنظار الدول الكبرى التي حاولت الحصول على مصدر الطاقة الجديد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

David e. Mcnabb, oil and the creation of Iraq policy failures and the 1914–1918 war in Mesopotamia, new york : Rutledge an imprint of the taylor,2016,p152-153.

(٢) سليم طه التكريتي ، الصراع على الخليج العربي ، (بغداد : وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٦) ، ص٩٧ .

(3) Volkan S. Ediger & John V. Bowlus, Greasing the wheels: the Berlin-Baghdad railway and Ottoman oil, 1888–1907, Middle Eastern Studies, 2019, p1 .

(4) Stuart A. Cohen ,British policy in Mesopotamia, 1903 –1914, Ithaca press, printed by biddies, uk,1976, p 39 .

(٥) حصل المبعوث الامريكي جستر على موافقة مبدئية من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، للمشاركة في بناء السكة الحديدية ، إلا إن احداث انقلاب ١٩٠٨ ووصول الاتحاديين الى السلطة عطل المشروع . عاد جستر وانشأ شركة الانماء الامريكية العثمانية لتنفيذ شبكة الخطوط الحديدية في الدولة العثمانية ١٩٠٩ ، إلا إنه فشل بتحقيق هدفه . نوري السامرائي ، محاولات تغلغل الرأسمال الامريكي في الامبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الاولى ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣٠ ، ١٩٨٦ ، ص٧٢–٧٥.

(٦) محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج ، (دمشق : ١٩٨٤، دار دمشق) ، ص٣٨٠.

(٧) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، (بغداد : ١٩٨٩ ، الفجر للتوزيع والنشر) ، ص ٢١٠–٢١١ ؛

Edward Mead Earle, The Turkish Petroleum Company- a study in oleaginous diplomacy, political science quarterly, vol. 39, no. 2 (Jun ,1924) , p-268 .

(٨) سأشير لشركة البترول التركية بالرمز (T.P.C.) اختصار، ولشركة النفط الانكليزية الفارسية بالرمز (A.P.O.C.) وحسب الحاجة .

(٩) مهدي الحافظ ، تاريخ الاحتكارات النفطية في العراق ، مجلة الطريق ، العدد ٨ ، السنة الثلاثون ، آب ١٩٧١ ، ص٨٤.

(١٠) فاضل حسين ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية التركية وفي الرأي العام ، ط ٣، (بغداد : ١٩٧٧ ، مطبعة إشبيلية) ، ص ٩ ؛ يوسف ابراهيم يزبك ، النفط مستعبد الشعوب ، (بيروت : ١٩٣٤) ، ج١ ، ص ٢٧٥.

(١١) عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي ، الاصول التاريخية للنفط العراقي ، (بغداد : ١٩٧٣ ، دار الحرية) ، ج١ ، ص ٢٠٦ .

(12) Karol Sorby, Iraq from Fayal's ascendancy to the throne to the ratification of the first Anglo –Iraqi treaty,1921–1924, Institute of Oriental Studies , Asian and African Studies, vol 21, issue2, 2012, p201 .

(١٣) بلقيس محمد جواد ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ الاهداف والنتائج ، مجلة كلية العلوم السياسية ، العدد ٤١ ، ٢٠١٤ ، ص٦– ٧ .

(١٤) حكمت سامي سليمان نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، (بغداد : ١٩٧٩، دار الرشيد) ، ص٩٩.

(١٥) للاطلاع على نصوص الاتفاقية أنظر: المقاولة المنعقدة بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة ، (بغداد : ١٩٢٥ ، مطبعة دار السلام) .

(١٦) عبدالرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، (القاهرة : ١٩٥٥ ، جامعة الدول العربية) ، ص١٤٢– ١٤٧ .

(١٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، (بغداد : ١٩٨٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة) ، ج١، ص٢٠٩.

(١٨) الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، (بغداد : ١٩٣٦ ، محل دنكور للطباعة) ، ص٧٦٥ .

(١٩) نوري عبد الحميد خليل ، كيف تحولت شركة انماء النفط البريطانية الى شركة دولية ، مجلة النفط والتنمية ، السنة السادسة ، العدد٦ ، ١٩٨١ ، ص ٥٢ ؛ نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥–١٩٥٢) ، (بغداد : ١٩٨٠ ، جامعة بغداد) ، ص٢١٧.

(20) IPC , Iraq Petroleum Company Limited and its associated companies, compiled in the companies' office at Oxford street ,London , 1, 1948, p 2 .

I. سأشير اختصارا الى شركة نفط العراق بالرمز (P. C.) ، وبالرمز (C.F.P) للشركة الفرنسية .

(٢١) زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، (بغداد : ١٩٥٣ ، مطبعة الرابطة) ، ص٨٥– ٨٨ .

(٢٢) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث١٩٠٠– ١٩٥٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، (بغداد : ١٩٨٠) ، ص٥٢٣ .

(٢٣) خيري أمين العمري ، الشهيد محمد يونس السبعاوي ، أحد قادة حركة مايس ١٩٤١ في العراق حياته محاكمته اعدامه ، (بيروت : ٢٠٠٨ ، الدار العربية للموسوعات) ، ص١٠١–١٠٢ ؛ نوري عبدالحميد ، وقائع التنافس الدولي على النفط العراقي خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة افاق عربية ، العدد العاشر، ١٩٨٤ ، ص٢٤، ٢٦.

(٢٤) جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي ، التنافس البريطاني الالماني في العراق ١٩٣٣–١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، : كلية التربية / جامعة تكريت ، ٢٠٠٤ ، ص٦٤.

(٢٥) طه محمد خلف الجبوري ، أهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، المجلد ١ ، العدد ١، ٢٠٠٩، ص١٢٠–١٢١.

(٢٦) للاطلاع على نص الاتفاقية أنظر: الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الاتفاقية المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢، (بغداد : ١٩٥٣ ، مطبعة الحكومة) ، ص١–١٤ .

(٢٧) عصام كاظم عبد الرضا ، التطورات النفطية في العراق ١٩٥٤–١٩٥٨ ، المجلة الدولية والسياسية ، العدد ٤١ –٤٢ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ ، ص ١٢٢–١٢٥.

(٢٨) اسامه عبد الرحمن نعمان الدوري ، تطور السياسية النفطية ١٩٥٢–١٩٦٣ ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠١٢ ، مكتبة عدنان ،) ، ص١٢٤–١٢٦.

(٢٩) للمزيد من المعلومات أنظر: وزارة النفط ، بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٠ نيسان١٩٦١عن نتيجة

المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق ، (بغداد : ١٩٦١).

(٣٠) للاطلاع على نص البيان ومحضر الاجتماعات مع الشركات أنظر: وزارة النفط ، بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٦١.

(٣١) للمزيد من المعلومات انظر: وزارة النفط ، بيان قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط ، (بغداد : ١٩٦١ ، المكتبة المركزية ،) ، ص٤-١٣.

(٣٢) عبد السلام محمد عارف الجميلي (١٩٢١-١٩٦٦) : ولد في بغداد ، ودرس فيها ثم دخل الكلية العسكرية سنة ١٩٣٨، وتخرج منها سنة ١٩٤١، وفي ١٩٥٧ انضم الى تنظيم الضباط الأحرار، شارك في اسقاط النظام الملكي سنة ١٩٥٨، دخل في صراع سياسي مع شريكه عبد الكريم قاسم ، ابعد سياسياً وحكم بالإعدام ، واختير رئيساً للجمهورية بعد انقلاب ١٩٦٣، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ قام بإبعاد البعثيين وانفرد بالسلطة . علي ناصر علوان ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

(٣٣) علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٦ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات / جامعة بغداد : ٢٠٠٦ ، ص١٤٩-١٥٠. سأشير لشركة النفط الوطنية العراقية National Oil Company Iraq بالرمز INOC .

(٣٤) عبد الرحمن محمد عارف الجميلي (١٩١٦-٢٠٠٧) : ولد في بغداد ، ودرس فيها ، دخل الكلية العسكرية سنة ١٩٣٦، تدرج في المناصب العسكرية ، شارك في ١٤تموز١٩٥٨، رقي إلى رتبة لواء ، استلم منصب رئيس الجمهورية في١٧ نيسان١٩٦٦، أقصي من منصبه أثر انقلاب ١٧تموز١٩٦٨، توفي في الاردن سنة ٢٠٠٧. زينب محمود عبد الحسن الزهيري ، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق للفترة (١٩١٦-٢٠٠٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة اليرموك : ٢٠١٠.

(٣٥) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، (بغداد : ٢٠٠٥ ، بيت الحكمة) ، ج١٠، ص١٥٠.

(٣٦) شهدت سنة ١٩٦٨ اتفاق نهائي مع الشركة . احمد ساجر جاسم الدليمي ، نفط العراق دراسة تاريخية ١٩٦٣-١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية / جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠-١٣٢ .

(٣٧) أحمد حسن البكر(١٩١٤-١٩٨٢) : ولد في مدينة تكريت ، دخل الكلية العسكرية سنة ١٩٣٨ ، تخرج منها سنة ١٩٣٩ ، تدرج في الرتب حتى أصبح زعيم ركن ، انتمى لحزب البعث سنة ١٩٥٩ ، كان له أثر كبير في تنفيذ انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، أصبح رئيسا للعراق للسنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٩. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١، ص٩٢-٩٣.

(٣٨) جرجيس فتح الله ، نظرات في القومية العربية حتى سنة١٩٧٠ ، انقلابات ودكتاتوريات عسكرية ، (المانيا : منشورات الجمل) ، ج٣ ، ص١٧٣٨-١٧٣٩.

(٣٩) واجهت الشركة النفط العراقية مصاعب كبيرة في تهيئة جهاز كامل للعمل ، فوضعت خطة ادارية لإعداد عناصر فنية مختلفة ، واستطاعت اكمال تلك العملية خلال الربع الاخير من سنة ١٩٦٨. علي هادي الجابر، شركة النفط الوطنية العراقية وصناعة النفط في العراق ، مجلة النفط والعالم ، العدد ٨ ، السنه الاولى ، تشرين الاول ١٩٧٣، ص٤.

(٤٠) يحيى حمود حسن البو علي ، ملامح السياسة النفطية في العراق ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد

٥٥ ، ٢٠١٥ ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة ، ص٧٥.

(41) Samir Saul, Masterly Inactivity as Brinkmanship : The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization,1958-1972, ISSN:0707-5332, University ,Liverpool, 2015, p778.

(٤٢) اديث وائي وايف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥– ١٩٧٥) ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، (بيروت : ١٩٨٩، الدار العربية للموسوعات) ، ج٢ ، ص١٥٠.

(43) E.O.12958, Acting Secretary From: INR -George C. Denney, Jr., Iraq :The National Oil Company Takes Action to Develop the Disputed North Rumaila Oilfield , 27 February, p. 5 -6 .

(٤٤) صفاء الحافظ ، افاق صناعة النفط في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٩ ، آب ١٩٧٠، ص١٧.

(٤٥) وزارة التخطيط الاتفاقيات المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات السوفييتية للسنوات ١٩٥٨– ١٩٧٢ ، (بغداد : ١٩٧٢ ، مطبعة الحكومة) ، ص٦٩–٧٣.

(46) George Lenczowski, Soviet Advances In The Middle East, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington, D.C,1972 P142 .

(47) Fco, 481/017 , Mr. Hawley to Mr. Stuart. , The Iraqi Baathists Ayer Power , Embassy From Iraq No.2, 5 sep,1969,P6.

(٤٨) عمر ياس عيسى الدليمي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تُجاه العراق ١٩٦٨–١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة الانبار ، ٢٠١٢ ، ص١١٥..

(٤٩) وزارة الاعلام ، الثورة في عامها الثالث ، (بغداد : ١٩٧٠ ، مطبعة الجمهورية) ، ص٨٧–٨٨.

(٥٠) عمر ياس عيسى الدليمي ، المصدر السابق ، ص ١١٦.

(٥١) جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي ذكريات في السياسية العراقية (١٩٦٧–٢٠٠٠) ، (بغداد : ٢٠١٧ ، دار المدى) ، ص١٧٧–١٧٨.

(٥٢) الوقائع العراقية ، العدد١٨٤٢ ، ١٥ شباط ١٩٧٠ ، ص١.

(٥٣) وزارة الثقافة والاعلام ، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك ، السلسلة الاقتصادية ، العدد / ٨ ، بغداد ، ١٩٨٧، ص١٨.

(٥٤) زهير مقداشي ، منجزات أوبك أساسها التعاون بين الدول الأعضاء ، مجلة النفط والعالم ، العدد / ٣٨ ، ١٩٧٦ ، ص١٢–١٣.

(٥٥) جريدة الثورة ،توقيع الاتفاق مع الشركات حول نفط البصرة ،العدد/ ٧٦٣ ،السنة الثالثة، ٢٣شباط ١٩٧١،ص١.

(٥٦) ضفاف مهدي حسون العكيلي ، الدور العراقي في منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك ١٩٧٢–١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة ذي قار ، ٢٠١٥ ، ص٧٠.

(٥٧) عبد الجبار عبود الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص ، (بيروت : ٢٠١٣ ، دار ومكتبة البصائر) ، ص٦٩.

(٥٨) كانت هذه الاتفاقية استكمالا لاتفاقية طرابلس الليبية ١٩٧١ ، وأستطاع العراق وفق الاتفاقية الجديدة أن يضغط على الشركات ، وينال ما يبتغيه بعد أن وجد إن الشركات تتباين في مواقفها أزاء الدول المصدرة للنفط ، وقد ابتدأت المفاوضات مع العراق أزاء نفطه في

حزيران ١٩٧١. ايديث وائي و بينروز ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص١٥٨-١٥٩.

(٥٩) عادل حسين ، النفط من خلال الثورة دراسة التجربة العراقية ، (بيروت : ١٩٧٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ، ص١١٣.

(٦٠) سامي احمد ، اضواء على البرنامج النفطي في الميثاق ، مناقشات الميثاق الوطني النص الكامل لميثاق العمل الوطني ، (بغداد : ١٩٧٢ ، دار الثورة) ، ص١٥٥، ١٥٧-١٥٨.

(٦١) مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي (١٩٤١-١٩٨١) : ولد في مدينة حديثة اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، نال شهادة البكالوريوس سنة ١٩٦٣، انتمى الى حزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٥٥ ، أصبح عضواً في القيادة القطرية للحزب سنة ١٩٦٤ ، شارك في انقلاب ١٩٦٨، عين وزيراً للعمل سنة ١٩٧٠ ، ووزيراً للاقتصاد سنة ١٩٧١ ، كان له دور كبير في مفاوضات العراق النفطية مع الشركات الاحتكارية إذ كان رئيساً للوفد المفاوض ، وعين بعد ذلك وزيراً للخارجية (١٩٧١-١٩٧٤) ، اعفي من مناصبه في سنة ١٩٧٤ . هادي حسن عليوي ، مرتضى الحديثي رجل تأميم النفط وافضل دبلوماسي البعث ، موقع كتابات ٩ أيلول ٢٠٢٠. https://kitabat .

(٦٢) منشورات الثورة ، منشورات الثورة ، ملف المعركة مع الاحتكارات النفطية المفاوضات والتأميم ، (بغداد : دار الثورة ، ١٩٧٢) ، ص١٩-٦٧ ؛ ملحق مجلة الاقتصاد ، ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية ، العدد ١٧، (بغداد : ١٩٧٢ ، مطبعة الشعب) ، ص٨٧-١٤٧.

(٦٣) سعدون حمادي (١٩٣٠-٢٠٠٧) : ولد في كربلاء ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، اكمل دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت ، وحصل على شهادة البكالوريوس في الادارة والاقتصاد ، انتمى اثناء ذلك الى حزب البعث العربي الاشتراكي ، اكمل دراسته العليا في جامعة ويسكانسن الأميركية وحصل منها على شهادتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد ، اختير وزيراً للإصلاح الزراعي سنة ١٩٦٣، جرده عبد السلام عارف من منصبة بعد انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ ، تولى حقيبة وزارة النفط سنة ١٩٦٩، وبعدها وزارة الخارجية سنة ١٩٧٤ ، تولى رئاسة الوزراء سنة ١٩٩١ ، تولى رئاسة المجلس الوطني منذ ١٩٩٥ واستمر بذلك المنصب حتى الاحتلال الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ . عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات) ، ج٣ ، ص١٦٥-١٦٦ .

(٦٤) عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، (الكويت : وكالة المطبوعات) ، ص٣٣٦-٣٣٧.

(٦٥) وزارة الاعلام ، الحكومة العراقية تنذر شركات النفط وتعلن سياسة التقشف ، (بغداد : ١٩٧٢ ، مطبعة الحكومة ،) ، ص ٣ ؛ سهام البصام ، المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، (بغداد : ١٩٨٤ ، دائرة الشؤون الثقافية ،) ، ص٤٥.

(٦٦) اعلنت الحكومة العراقية وفق ذلك القانون ، انشاء شركة حكومية باسم الشركة العراقية للعمليات النفطية تقوم مباشرة ومنذ اعلان البيان بالأشراف على ادارة شركة نفط (I. P. C.) المؤممة ، ولم يقتصر التأميم على الجانب العراقي ، فقد أُممت سوريا ممتلكات شركة (I. P. C.) على اراضيها . منشورات الثورة ، ملف المعركة مع الاحتكارات النفطية ، المصدر السابق ، ص١٧٥-١٧٨ .

Iraq : law nationalizing the Iraq petroleum company 1 June 1972, international legal materials, American society of international law ,vol11, iss4, july1972, p446 - 448 .

(٦٧) ر. اندرسيان ، دراسات في النفط ، مجموعة البحوث والدراسات الخاصة بالندوة العلمية العالمية (النفط كسلاح) التي نظمها المجلس الوطني للسلم والتضامن في القطر العراقي (دراسات في النفط) ، (بغداد : ١٩٧٤ ، دار الحرية) ، ص٩.

(٦٨) زيد بن رفاعة ، ستون عاماً في اقتصاد النفط فاضل الجلبي شيخ الخبراء العراقيين يحرم من الموت على شاطئ دجلة ، العرب" جريدة "، العدد 11565 ، السنة 42 ، ٢١-١٢-٢٠١٩، ص1 ؛ ر. اندرسيان ، المصدر السابق ، ص٩.

(٦٩) محمد خيتاوي ، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية ، (دمشق : ٢٠١٠ ، دار رسلان) ، ص٣٨٣.

(٧٠) عبد الستار الراوي ، الشركة العراقية للعمليات النفطية ، مجلة النفط والعالم ، العدد /١٤ ، السنة الثانية ، حزيران ١٩٧٤ ، ص٣.

(٧١) وزارة النفط ، التأميم الاجراء الاكثر ثورية واصالة في تحرير الثروات النفطية وتحقيق اهداف الشعوب ومصالحها القومية ، بغداد ، ص٢٧ .

(٧٢) مجلة الثورة العربية ، تأميم حصتي امريكا وهولندا في شركة نفط البصرة ، العددان الثالث والرابع ، المجلد السادس ، ١٩٧٣، ص١٣٢ ؛ مجلة النفط والعالم ، العدد / ٩ ، السنة الاولى ، تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص٤.

(٧٣) مجلة النفط والعالم ، تأميم حصة كولبنكيان بشركة نفط البصرة ، العدد / ١١، السنة الثانية ، كانون الثاني ١٩٧٤ ، ص٨ ؛ فخري قدوري ، هكذا عرفت البكر وصدام رحلة ٣٥ سنة في حزب البعث ، (لندن : ٢٠٠٦ ، دار الحكمة) ، ص١٥١.

(٧٤) مجلة النفط والعالم ، وكان الثامن من كانون الاول ١٩٧٥ نهاية السيطرة الاجنبية على نفطنا ، العدد / ٢٩ ، كانون الاول ١٩٧٦، السنة الرابعة ، ص٨ ؛ الوقائع العراقية ، العدد / ٢٥٠٢ ، ٩ كانون الاول ١٩٧٥، ص١-٨.

(٧٥) محمد خيتاوي ، المصدر السابق ، ص٣٨٣-٣٨٤.

(٧٦) يحيى حمود حسن البو علي ، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ٩٥.

(٧٧) عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (مستقبل العراق) ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٣ ، ص ١٣٠.

(٧٨) عبدالجبار عبود الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتياز الى جولات التراخيص ، (بيروت : ٢٠١٣، دار ومكتبة البصائر) ، ص٧٣ ؛ يحيى حمود حسن البوعلي ، سوق النفط العالمية ، المصدر السابق ، ص٩٥ .